محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8341 5 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/780)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين[ب]	
S/PV.8350 13 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/780)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/836)	ليبيا			القرار 2434 (2018) 15-0-0
S/PV.8388 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2018			ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8389 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018		مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/985)	ليبيا		سبعة من أعضاء المجلس[د]	القرار 2441 (2018) 13-0-2[ز] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8394 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	

(أ) تكلم ممثل السويد بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

(ب) شارك الممثل الخاص وإحدى المشارِكات في تأسيس منظمة "معا نبنيها" في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من تونس العاصمة.

(ج) الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان.

(د) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من طرابلس.

(هـ) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باريس.

(و) الاتحاد الروسي، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ز) *المؤيدون*: إثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، والصين.

14 – الحالة في مالي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ست جلسات واتخذ قرارين بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في مالي. وباستثناء جلستين عقدتا من أجل اتخاذ مقررات المجلس، اتخذت جميع الجلسات الأخرى في إطار هذا البند شكل جلسات إحاطة[205]. واجتمع المجلس مرة واحدة أيضا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي[206]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

واستمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اللذين دعيا بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت. وفي عام 2018، ركزت المناقشات التي جرت في المجلس على التأخير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015، وتدهور الحالة الأمنية والإنسانية في البلد، وتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدعم الإضافي المطلوب، والانتخابات الرئاسية التي أجريت في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2018.

(205) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(206) عُقدت يوم 7 حزيران/يونيه 2018 في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"؛ انظر S/PV.8281.

وفي 23 كانون الثاني/يناير 2018، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي قدم تقريرا عن الجدول الزمني لتنفيذ التدابير العاجلة في إطار اتفاق السلام. وأكد وكيل الأمين العام أهمية أن تبذل الحكومة والحركات الموقِّعة كل ما في وسعها للتقيُّد بالجدول الزمني الجديد. كما أبلغ عن تزايد انعدام الأمن في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد، وأشار إلى تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. ورحب بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلال عام 2018، وأبلغ المجلسَ بأنه على الرغم من الثغرات التي تعتري قدرات البعثة المتكاملة، تواصل البعثة جهودها الرامية إلى اتخاذ موقف حازم واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات المبينة في استعراض الوفيات في صفوف حفظة السلام الذي أجراه الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز. وأشار أيضا إلى تحديد الأولويات على نطاق البعثة والخطط الانتقالية في سياق إجراء استعراض استراتيجي للبعثة[207].

وفي 11 نيسان/أبريل 2018، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس بناء على آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي[208]. وركز الممثل الخاص على تنفيذ اتفاق السلام ووصف دور البعثة المتكاملة في تعزيز قدرات السلطات الإقليمية في شمال ووسط البلد وتقديم المساعدة الانتخابية وتقديم الدعم إلى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأبلغ الممثل الخاص المجلس أيضا بالدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وذلك عملا بالترتيب التقني الثلاثي الموقع في 23 شباط/فبراير 2018. وأشار أيضا إلى إنشاء لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي وإلى عمل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بوصفهما آليتين مكمِّلتين لهيكل الرصد في اتفاق السلام[209]. وأثناء الجلسة، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي إحاطة للمجلس أيضا عن أنشطة اللجنة وفريق الخبراء المعني بمالي، وعن الزيارة التي قام بها إلى باماكو يومي 26 و 27 آذار/مارس 2018[210].

وفي 14 حزيران/يونيه 2018، أفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بناء على تقرير الأمين العام[211]، بأنه على الرغم من إحراز تقدم في عملية السلام منذ اتخاذ القرار 2364 (2017)، فإن البيئة الأمنية لا تزال متقلبة، حيث فقد ما مجموعه 101 من ذوي الخوذ الزرق أرواحهم منذ نشر البعثة المتكاملة[212]. كما أبلغ عن التوترات السياسية التي أججتها الانتخابات الرئاسية وأوضح أنه في حين أن المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص قد ساعدت على تخفيف حدة التوترات، فإن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التصديق على نتائج الانتخابات لأن ذلك النشاط ليس جزءا من ولاية البعثة المتكاملة. وأشار أيضا إلى توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، وأشار في هذا الصدد إلى أن فريق الأمم المتحدة القطري سيقوم بدور قيادي في جهود المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية وبناء السلام وبتعزيز حضوره في شمال البلد ووسطه، وأن البعثة ستقوم بتعديل دورها بهدف إبراز أسبقية السياسة، وهو ما يشمل تحولاً في التركيز من أجل تعظيم دورها في دعم اتفاق السلام[213].

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس مرة أخرى لتقديم تقرير عن النجاح المحرز في إجراء الانتخابات الرئاسية. وأشار إلى أن إجراء الانتخابات كان ينبغي أن يستند إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الرئيسية. وأبلغ المجلسَ أيضا بتوقيع الحكومة والأمم المتحدة في 15 تشرين الأول/أكتوبر على ميثاق السلام، على النحو الذي طلبه المجلس في قراره 2423 (2018)، وقال إن هذا الميثاق أداة أساسية لحفز تنفيذ اتفاق السلام وإعطاء زخم جديد لعملية السلام. وأعرب وكيل الأمين العام عن بالغ قلقه إزاء الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط البلد، وأبلغ المجلس بأن البعثة المتكاملة وفريق الأمم

(207) S/PV.8163، الصفحات 2-5.

(208) S/2018/273.

(209) S/PV.8229، الصفحات 2-6.

(210) المرجع نفسه، الصفحة 6. وللمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) وفريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم أولا-باء.

(211) S/2018/541.

(212) S/PV.8288، الصفحات 2-4.

(213) المرجع نفسه، الصفحة 4.

المتحدة القطري قد شرعا في وضع إطار استراتيجي شامل لدعم الخطة الأمنية للحكومة في المناطق الوسطى[214].

وتناول المجلس هذه المسائل أيضاً في قراراته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 28 حزيران/يونيه 2018، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2423 (2018)، الذي قام فيه، عملا بالفصل السابع من الميثاق، بتمديد ولاية البعثة المتكاملة لفترة سنة واحدة، حتى 30 حزيران/يونيه 2019، وجدد الإذن الممنوح للبعثة باستخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها باعتماد موقف استباقي وصارم[215]. وقرر المجلس أن تظل الأولوية الاستراتيجية للبعثة متمثلة في دعم تنفيذ اتفاق السلام، وطلب إليها أن تُعيد ترتيب أولويات مواردها والجهود التي تبذلها من أجل التركيز على المهام السياسية[216]. ورحب المجلس في هذا القرار بالخطوات الإيجابية الأخيرة التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام، وأعرب عن خيبة أمله العميقة لأن الأطراف قد عطلت تنفيذ الاتفاق لمدة طويلة، على الرغم من وجود تأييد ملموس ومساعدة كبيرة على الصعيد الدولي[217]. وحث المجلس أيضا حكومة مالي، وائتلاف الجماعات المسلحة، وتحالف الجماعات المسلحة التابعة لتنسيقية حركات أزواد على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة لتنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام المشار إليها في خريطة الطريق المعتمدة في 22 آذار/مارس 2018. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن اعتزامه الاستجابة من خلال اتخاذ تدابير عملا بالقرار 2374 (2017) إذا لم تنفذ الأطراف الالتزامات المتفق عليها في خريطة الطريق ضمن الإطار الزمني المعلن[218]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، بعد مرور ستة أشهر على تنصيب الرئيس، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والمعايير المنصوص عليها في إطار ميثاق السلام، وأن يقدم خيارات بشأن إمكانية إجراء تعديلات كبيرة في ولاية البعثة المتكاملة في حال عدم إحراز تقدم في تنفيذ تلك التدابير والمعايير[219]. ورحب المجلس أيضا بتوقيع الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في 23 شباط/فبراير 2018 بهدف مدّ القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بأشكال محددة من الدعم التشغيلي واللوجستي عن طريق البعثة المتكاملة، وطلب إلى الأمين العام أن يعزز تبادل المعلومات بين البعثة المتكاملة والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية ذات الصلة[220]. ولاحظ المجلس أيضا أهمية أن تراعي حكومة مالي والأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، ما للآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية الأخرى من عواقب أمنية على ما تنفذانه من أنشطة وبرامج واستراتيجيات[221]. وأخيرا، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ القرار، وأن يقوم بتضمين تقاريره المنتظمة معلومات محدثة كل ستة أشهر عن وضع وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي يحدد الرؤية الشاملة للأمم المتحدة والأولويات المشتركة وتقسيم العمل الداخلي من أجل الحفاظ على السلام في مالي[222]. وعقب التصويت، أكد ممثل فرنسا أن القرار أوضح أن الحفاظ على الشكل الحالي لبعثة مهمة ومعرضة للخطر كبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد يجب بالضرورة أن يقترن بإحراز تقدم كبير في عملية السلام[223]. وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه في غياب إحراز تقدم كبير، لا بد من النظر في الخيارات المتاحة لإصلاح البعثة. وأضاف أن المجلس قام من خلال القرار بتبسيط ولاية البعثة المتكاملة وشدد على أهمية المشاركة السياسية للبعثة، وأكد على أهمية التواصل والمشاركة من أجل حماية المدنيين[224]. وفي حين أن الاتحاد الروسي يؤيد القرار، أعرب ممثل الاتحاد الروسي عن اعتراض بلده على استخدام مصطلح "الاستخبارات" فيما يتصل بولاية حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، أكد أن

(214) S/PV.8376، الصفحات 2-4.

(215) القرار 2423 (2018)، الفقرات 24 و 32 و 33. لمزيد من المعلومات عن قرارات المجلس المتعلقة بتدابير صون السلم والأمن الدوليين أو إعادة إرسائها وفقاً للمادة 42 من الميثاق خلال الفترة قيد الاستعراض، انظر الجزء السابع، القسم رابعا-ألف. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية البعثة المتكاملة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(216) القرار 2423 (2018)، الفقرة 26. انظر أيضا الفقرات 27 و 38 و 39.

(217) المرجع نفسه، الفقرتان 1 و 2.

(218) المرجع نفسه، الفقرة السادسة من الديباجة والفقرتان 3 و 4.

(219) القرار 2423 (2018)، الفقرة 6.

(220) المرجع نفسه، الفقرتان 49 و 50.

(221) المرجع نفسه، الفقرة 68.

(222) المرجع نفسه، الفقرات 29 و 70 و 71.

(223) S/PV.8298، الصفحة 3.

(224) المرجع نفسه، الصفحة 4.

هذه المسائل تقع ضمن اختصاص الهيئات ذات الصلة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[225].

وفي 30 آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2432 (2018)، الذي قام فيه، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بتجديد تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374 (2017) حتى 31 آب/أغسطس 2019[226]. كما مدد المجلس ولاية فريق الخبراء حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019، وأعرب عن اعتزامه استعراض الولاية واتخاذ الإجراءات المناسبة في موعد أقصاه 31 آب/أغسطس 2019[227]. وعقب اتخاذ القرار، أخذ ممثل فرنسا الكلمة ليؤكد من جديد أن فرض الجزاءات على أولئك الذين يعرقلون تنفيذ عملية السلام في مالي هو جزء لا يتجزأ من مضمون اتفاق السلام وأن نظام الجزاءات الذي أنشأه المجلس في عام 2017 قد أثبت أنه إضافة مفيدة إلى مجموعة الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لتشجيع التوصل إلى حل للأزمة في مالي[228].

(225) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(226) القرار 2432 (2018)، الفقرة 1. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بمالي، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

(227) القرار 2432 (2018)، الفقرة 3.

(228) S/PV.8336، الصفحة 2.

الجلسات: الحالة في مالي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8163 23 كانون الثاني/يناير 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/1105)		مالي	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8229 11 نيسان/أبريل 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/273)		مالي	الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8288 14 حزيران/يونيه 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/541)		مالي	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8298 28 حزيران/يونيه 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/541)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2018/639)			أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية)	القرار 2423 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8336 30 آب/أغسطس 2018	رسالة مؤرخة 8 آب/أغسطس 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي (S/2018/581)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2018/785)			عضو واحد من أعضاء المجلس (فرنسا)	القرار 2432 (2018) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8376 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/866)		مالي	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

(أ) ممثّل مالي وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

(ب) تكلم ممثل السويد بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.